

الطرح السياسي الديني بول ريكور انموذجا

The political and religious proposition of Paul Ricoeur as a model

وردة بوعائشة

جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، warda.bouaicha@univ-
biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/05 تاريخ القبول: 2023/01/23 تاريخ النشر: 2023/03/05

ملخص:

كان الخطاب عنصر مهم سواء للجانب السياسي أو الجانب الديني رغم اختلاف طبيعة الخطابين إلا أن كلاهما يشكل سلطة في النهاية، لذلك اهتم ريكور بالقراءة التأويلية لأنها تهدف الى جعل الخطاب أكثر تفتح وبعيد عن التعصب ويخضع للعديد من القراءات ووجهات نظر مختلفة، ولكيلا يقع التصادم، بل يجب أن يكون هناك تناسق وتعايش، وقد نتج عن ذلك ان القراءة التأويلية حررت الخطاب الديني من الاستغلال السياسي وجعلته أكثر تفتحا وأكثر تسامحا وقابلا للنقاش، يقدم فيه رجل الدين قراءته والفيلسوف أيضا، والعالم والأمر نفسه مع الخطاب السياسي، بالعودة إلى قضية العلمانية وجه ريكور نقدا للقائمين على الشأن السياسي في فرنسا والذين يقومون بتطبيق النظام العلماني هناك،

كلمات مفتاحية: السياسة ، اللاهوت ، اللاهوت الساسي ، العلمانية ، الليبرالية

Abstract:

Enter The discourse was an important element, whether for the political side or the religious side, despite the different nature of the two discourses, but both of them constitute an authority in the end, so Ricoeur paid attention to the interpretive reading because it aims to make the discourse more open and far from

fanaticism and subject to many readings and different points of view, and in order not to clash, but There must be consistency and coexistence. As a result, the interpretive reading liberated religious discourse from political exploitation and made it more open, more tolerant, and open to discussion, in which the cleric presents his reading and the philosopher as well, and the scholar and the same thing with political discourse. Returning to the issue of secularism, Ricoeur criticized For those in charge of political affairs in France and those who apply the secular system there

Keywords: Politics, Theology , , Political Theolog , Secularism , Liberalism.

*المؤلف المرسل: وردة بوعائشة

1. مقدمة

يجب اللاهوت السياسي ليس بالفكرة الجديدة ، فالسياسة والدين كانا دائما مكونان أساسيان لكل الكيانات والتجمعات البشرية والحضارات في مختلف الحقب التاريخية، ولكن ما يجعل هذا الموضوع أكثر أهمية هو التوقيت الذي تم تناوله فيه من طرف الفيلسوف الفرنسي بول ريكور، فبعد أن ظن الجميع أن العلمانية قد قضت على التلازم اللاهوتي السياسي في تشكيل كيانات الدول، يأتي هو ويقول أن العلمانية غيرت في طبيعة العلاقة ولم تقضي عليه أو تبعده من الحياة بمختلف قطاعاتها ويصرح بنهاية لاهوت سياسي قديم وبداية عهد لاهوتي جديد، وعليه يهدف هذا البحث في ظل هذا السعي لإرساء نظام يحقق للإنسان المعاصر السعادة والأمن والأمان من علم السياسة من جهة والدين من جهة أخرى، حصل تداخل بين هذين المجالين مما فرض طرح مصطلح يعكس هذا التداخل، وهو مصطلح اللاهوت السياسي، الذي شغلت قضيته الكثير من الدراسات القديمة والحديثة وحتى المعاصرة ، من بينهم الفيلسوف واللغوي الفرنسي بول ريكور (27 فبراير 1913 – 20 مايو 2005)، فهو اهتم بهذه القضية للأهمية البالغة التي تتسم

عنوان المقال: الطرح السياسي الديني بول ريكور انموذجا

بها، ذلك أنها تؤثر بشكل مباشر في حياة الأفراد لأنها تحدد النظام الذي تسير عليه الدولة وتسير شؤونهم ومصالحهم، والهدف من دراستنا هذه محاولة إبراز المفهوم الذي قدمه بول ريكور للاهوت السياسي لهذا طرح هذا الاشكالية التالية :

ما العلاقة التي تربط الدين بالسياسة؟ كيف تحولت العلاقة بينهما إلى صراع ونزاع؟ وهل يمكن إنهاء ما يسمى باللاهوت السياسي؟ وما هو البديل الذي قدمه بول ريكور للاهوت السياسي الكلاسيكي؟ وللإجابة على هذه الطروحات سوف نعتمد على المنهج التحليل من خلال تسليط الضوء على افكار الفيلسوف وتحليلها والرجوع احيانا الى امنهج التاريخي لضبط بعض المصطلحات من القديم الى المعاصر وما مرت بيه من تحورات وعليه ففرصات هذا الطرح تقوم اساسا على تحور فكرة الالهوت السياسي وعودته من جديد بمفهوم مغاير.

2. علاقة الدين بالسياسة

1.2 من الناحية التاريخية

من الناحية التاريخية الدين والسياسة يسيران في مجال واحد، لا يمكن الإشارة إلى السلطة السياسية دون الذكر السلطة الدينية، خاصة في العصور الوسطى في أوروبا مع الكنيسة الكاثوليكية، التي كانت كيانا سياسيا خالصا، منذ عهد شارلمان وحتى العصر الحديث، كانت المسيحية نظاما سياسيا وليس مجرد ديانة (سترينسكي، 2016) فقد حاولت الإمبراطورية الرومانية المقدسة، تجسيد فكرة الدولة ذات القوة الشاملة، وكانت روح هذه الدولة هي الكنيسة، إن لم تكن هي ذاتها، إذن المزج بين السياسة والدين في ذلك العصر حسب المؤرخين أنتج كوارث، لذلك اليوم يجب عدم ارتكاب نفس الخطأ، والابتعاد عن خلط ما هو سياسي بما هو ديني، فالدين بقيمه التي تشكل جوهره هو شيء جميل، ولكن دخول السياسة على الدين أو العكس فيصبح بذلك قنبلة تضاوي الديناميت في هدم المجتمعات، إذن يجب أن يخلو الدين من كل ما هو سياسي، ولا يجب أن تحمل السياسة الرسائل الدينية،

وتترك الدين للأشخاص المتدينين ليقرروا إن كان فيه خير أو شر، وبذلك يحافظ الدين عن كيانه المستقل عن السلطة السياسية (سترينسكي، 2016، صفحة 42) إن مصطلح الخير والشر يطرح كثيرا في الأديان ولكن هل الدين في ذاته خير أو شر؟ في السياسة يتم تناول الدين من جهتين، الغرب المحافظ الذين يأتون في صف الدين والليبراليين الرافضين له لكن كلاهما يتفق على الدين أنه خير بالضرورة، أحد أبرز وأهم صور لأطروحة أن الدين خير، هي أن كل الأديان هي أديان السلام، كما يقال لأن كل الأديان مسالمة في جوهرها، بينما الكيانات السياسية هي وحدها المتسببة في العنف والميل للحروب بسبب حب التملك والسيطرة، ويتجلى إفساد السياسة للدين ومؤسساته، هو تبني الدين من طرف الأنظمة الحاكمة، بداية من الكنائس المذهبية، في عهد قسطنطين حتى اليمين المسيحي، وصولا إلى الجهادية الإسلامية (سترينسكي، 2016، صفحة 23) الدين في جوهره خير، فهو يحمل قيم السلام والتعايش، لكن استغلال السياسة للدين يقوده إلى فقدان جوهره ذاك، فالأنظمة تستغل الدين والخطاب الديني للعب على عاطفة الشعوب، واستغلال ميلهم للأديان، واستغلالها لإشعال الحروب باسم الدين، لتحقيق غايات سياسية في الغالب تكون في صالح الطبقة الحاكمة، فيصبح العنف والدين رفيقين دائمين، ونذكر هنا مثال عن ذلك وهو أحد أبرز الصور التي يتجلى فيها استغلال السياسة للدين ومحاولة إبعاده عن جوهره السلمي، وما يلحقه من تشويه بسبب جشع الساسة عديمي الضمير، الرسوم الكرتونية للنبي محمد التي نشرت في صحيفة دنماركية، غالبا تجد من يقوم بهذه الأعمال ينتمي للأحزاب السياسية، فمن خلال تلك الرسوم يحاولون تشويه الدين أولا وتغيير أو تأسيس رأي عام حول هذا الدين ثانيا، ونأتي للمثال الأكثر تأثيرا أحداث 11 سبتمبر الشهيرة، وما لحق الإسلام والمسلمين من تشويه وتلفيق على أنه دين سيء، دين عنف، المسلمين قتلة، ولو نعود إلى أصل الأمر نجد أن هذا العمل داخل الأجندة السياسية، مرة أخرى الدين في قلب العاصفة والمستفيد هم الساسة، والدين جرى العبث به على نحو شرير، وهنا نأخذ مقتطفًا من خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الكونغرس حول الإرهاب "إن الإرهابيين خانوا دينهم محاولين عمليا السطو على الإسلام نفسه عدو

عنوان المقال: الطرح السياسي الديني بول ريكور انموذجا

أمريكا ليس أصدقاءنا المسلمين، عدونا هو شبكة من المتطرفين، وكل حكومة تدعمهم (سترينسكي، 2016، صفحة 24) بالعودة إلى خطاب "بوش"، فحتى الولايات المتحدة الأمريكية استغلت الأحداث التي ربطت بالدين الإسلامي، وشنت حملة مسعورة على البلدان الإسلامية، حملات استعمارية، قتل، تهجير وكل أشكال العنف التدميري، ارتكبت جرائم بحجة محاربة الإرهاب والتطرف، المفارقة تكمن هنا، حيث تحولت الحرب على الإرهاب هي الإرهاب ذاته، هنا أيضا استغل الدين بطريقة بشعة.

أما في الجانب الآخر القائل أن الدين لا خير فيه، يتصدر هذا الموقف، الملحدون الإنجيليون الجدد مثل "ريتشارد دوكينز"، و "سامهريس"، قادوا حملة واسعة، وألفوا كتابات مستنكرة للدين تحت شعار واحد وهو أن الدين لا خير فيه، ومن بين أبر العناوين في هذا الصدد كتاب "هيتشر" تحت عنوان "الرب ليس عظيم" ويواصل هجومه من خلال اتهام الدين بأنه أخطأ في تفسير الكون، تفسير أصل الإنسان الدين هو السبب في ظاهرة الكبت، ويصل حتى إلى جعل الدين مسموم، وأن كل شيء يمر عبر الدين فيه أثار الدماء، في إشارة منه إلى أن الدين هو المسبب أول للعنف، وهو رمز للقتل، والتطرف ويؤكد بشاعة استغلال السياسة للدين من خلال جعل الدين غطاء لكل ما هو سيئ (سترينسكي، 2016، صفحة 29) لا يمكن استبعاد الدين من فهم الحقب التاريخية وتفاصيلها، وخاصة فيما يتعلق بالسلطة والسياسة، خاصة لما مثله الدين من سلطة إلهية، والسياسة تمثل السلطة الدنيوية، استبعاد الدين سيقودنا إلى الفشل في العالم، فمثلا الحروب الدينية الفرنسية، سمت بذلك لدور المفاهيم الدينية في هذه الحروب وتأخذ موقف المؤرخ هولت، الذي يضم موقفه إلى القائلين أن تسييس الدين كان له دور محوري في إشعال وتسير الحروب، حيث أن الدين استغل في هذه الحروب التي استعمل الخطاب الديني فيها، وأن هذه الحروب مقدسة، ولكن أهدافها كانت سياسية، خاصة حروب الرابطة المقدسة الفرنسية في تسعينات القرن 16م، وليس هذا فقط، بل أن الدين كان نقطة ارتكاز للحروب الأهلية من مختلف الثقافات والأديان (سترينسكي، 2016، صفحة 45) سواء اختلف حول الخير الموجود في الدين أو الشر الموجود فيه، سيكون إبقاء الدين بعيد عن السياسة هو أحسن سيناريو، لأنه

يبقى محافظ على جوهره، نقي بعيد عن العنف، يحمل التسامح والتعايش كمبدأً أساسياً عنده، يساهم في جعل الدين ذو نزعة إنسانية، وليس ذو نزعة سياسية استغلالية تشعل به الحروب، وتتمر به المشاريع القذرة، كما يحدث اليوم في إفريقيا، والحروب الدينية، التي انتقلت من أوروبا في العصور الوسطى، إلى إفريقيا بعد الحركة الاستعمارية، وتبنتها إفريقيا حتى أصبحت علامة مسجلة فيها، فمرة تشتعل هذه الحروب بفعل الدين، ومرة بفعل الاختلافات العرقية، ومازالت هذه الحروب تمزق القارة الإفريقية، ما جعلها تحت الاستغلال الدائم من طرف القوى الاستعمارية القديمة أو قوى النظام الدولي الجديد، ولا ننسى العالم العربي بشقيه الآسيوي، والإفريقي الذي خض لاختبار استغلال الدين فيما عرف بالربيع العربي، فتحول من ربيع إلى خريف سقطت فيه كل الآمال والأحلام بفعل غياب ثقافة الاختلاف، والسماح في استغلال الاختلاف الديني الذي تتمتع به المنطقة، في إشعال الحروب الطائفية، ولعبة تسييس الدين، الذي جعل المنطقة على صفيح ساخن.

إذن الدين والسياسة في علاقة صراع خفي، داخل السلطة، فالدين يحاول النهوض وكسر استغلال السلطة السياسية له، الكنيسة كممثل للدين والسلطة الدينية في العصر الوسيط، كان لها التأثير الكبير في رسم المسار التاريخي للمجتمع الأوروبي، مع العلم أن الكنيسة في العصر الوسيط هي صناعة سياسية دينية، حيث كانت الكنيسة هي الإمبراطورية الدينية، المقابلة للإمبراطورية الحاكمة، وكان البابا هو الإمبراطور الديني، والقيصر في الكنيسة، الذي يمتلك الجاه والمجد والتقدير، ويساوي القيصر للإمبراطورية، أو حتى يتفوق عليه، بعد أن جعل قسطنطين المسيحية الديانة الرسمية للإمبراطورية الرومانية، وديانة رومانية، تحولت إلى ديانة سياسية، نشأت معها، وتطورت معها (بشارة،، 2015) إذن كانت الكنيسة في البداية زمن قسطنطين، وحتى بعده تحت حماية القوة الإمبراطورية، ولكن الأمر لم يقتصر على الحماية فقط، بل تجاوز ذلك إلى ضمان نقاءها ونقاء عقيدتها، هنا أصبحت الإمبراطورية في خدمة الكنيسة وبداية التقارب الكنسي السياسي، وتحول الإمبراطور إلى الحاكم في النزاعات اللاهوتية، هنا زاد توطد العلاقة بين الكنيسة، والإمبراطورية،

عنوان المقال: الطرح السياسي الديني بول ريكور نموذجا

حتى بعد سقوط روما، بقت هذه العلاقة كما هي بين الشق الديني والسياسي وفي عهد بيزنطة، تحولت العلاقة من كون الكنيسة خادمة للإمبراطور وكونها مؤسسة تابعة للإمبراطورية، أصبحت الكنيسة الرسمية تابعة للإمبراطور البيزنطي (بشارة)، (2015، صفحة 107) يعد روسو من الفلاسفة التنويريين الذين كان لهم دور فعال في تغيير نظرة الفرنسيين إلى الحياة ويعد كتابه "العقد الاجتماعي" علامة بارزة فيما يخص السياسة والمجتمع، وتناول روسو أيضا قضية الدين والسياسة، فبدأ بالحديث عن هذا الموضوع أنه لم يكن للناس في البداية ملوك غير الآلهة وحكومة غير الحكومة الإلهية، لذلك حسب روسو نجد أن على كل رأس مجتمع سياسي، يكون الرب في القمة عند كل مجتمع وشعب، وإذا ما حصل عداا بين شعبين، تصبح القضية قضية إخضاع الآخر، وهكذا حسب روسو التقسيمات القومية تقود إلى التعدد في الآلهة، أي لكل قوم آلهة خاصة بهم، ومن هنا نشأ عدم التسامح الديني واللاهوتي والمدني، في نفس السياق يحاول روسو في كتابه الإجابة عن سؤال طرح كثيرا لماذا لا توجد الحروب الدينية في الأدوار أو العصور الوثنية؟، حيث كانت إجابة روسو أنه لكل دولة في ذلك العصر عبادتها الخاصة، وحكومتها أيضا، فلم يحصل التفريق بين الآلهة وقوانين الحكومة وكانت ولايات الآلهة محددة معينة بحدود، أمم تلك الآلهة، ولم يكن إله شعب أفضل أو أحق على إله الشعوب الأخرى فهي ديانات وآلهة وثنية من نفس الطبيعة (روسو، 2018) العلاقة بين الدين والسياسة لها جذور تاريخية، فمرة كانت العلاقة ودية تقاربية، ومرة كانت استغلالية بالتناوب، حيث يشهد التاريخ سيطرة الكنيسة على السلطة الحاكمة، وكان شاهدا أيضا كيف استغل النظام السياسي للدين الذي لا يزال مستمر إلى يومنا هذا، وقد شهد التاريخ على النتائج في الوضعين، فالكنيسة ارتكبت كوارث في العصور الوسطى، والسياسة اليوم ترتكب الكوارث أيضا باستغلال الدين، إذا كانت النتائج نفسها في حالة سيطرة أحد الطرفين، في علاقة تحكمها الهيمنة والسيطرة، فيجب

البحث عن صيغة جديدة لجعل كل طرف له حدود مؤسساتية، لأنه لا يمكن إلغاء أي من الطرفين فالدين بقيمته في الذاكرة الجماعية لكل شعوب العالم، ولا يمكن إلغاء العمل السياسي، والسلطة السياسية، لذلك تعتبر اليوم العلمانية هي الحل الأقرب لمنع حدوث الاتصال السلبي بين المؤسسة السياسية والدينية.

2.2 تاريخ الصراع الديني السياسي

لقد عرفت أوروبا حدثا هاما جدا، يعتبر منعرج حاسم سيغير مجرى الأحداث، وهو سقوط روما في يد "آلاريك" في عام 410 م، نتيجة الاضطرابات في كل المجالات. فقد كانت الإمبراطورية الرومانية تعاني من ضعف تجاري كبير "إذ كان التفقر الاقتصادي ينخر العالم الروماني. وترافق زوال الفعالية الاقتصادية والتجارية الكثيفة بالعودة إلى اقتصاد طبيعي يقوم على الزراعة والمقايضة، وأدى إلى انحطاط المدن وتدهور العملة إلى فصائلية الحياة الاجتماعية وتفتت السلطات" (توشار، 2010) وهذه الأزمة الاقتصادية أثرت على علاقة المواطن بالدولة (الإمبراطورية)، ففقدت الإمبراطورية سيطرتها على المواطنين الذين أصبحوا يتهربون من واجباتهم والتزاماتهم، إما تهربا أو تمردا، هذا ما أفقد المواطنين روحهم الوطنية التي أثرت على عملية التجنيد في الجيش الروماني، وهذا ساهم في سقوط الإمبراطورية الرومانية، وظهور فئة سياسية ودينية تنزع إلى اللجوء للمشرق وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذه الإمبراطورية "إن قسطنطين عندما قرر اتخاذ القسطنطينية كعاصمة ثانية، حد مسبقا من انهيار الإمبراطورية الرومانية، فالجزء الغربي وحده جرفته غزوات البرابرة وانقسم إلى ممالك عدة، أما الجزء الشرقي فقد أمن دوام الفكرة الإمبراطورية، وحاول مع "جوستنيان" أن يرد الغرب إلى هذه الفكرة، لكنه بعد الفشل انغلق على نفسه، راعيا عظمته في غناء مغلق" (توشار، 2010، صفحة 178) كما أن الدين المسيحي لم يسلم هو الآخر من هذه الاضطرابات، فقد هوجم من قبل الرومانيين كونه الدين الجديد في تلك الفترة، فزعموا أن أسباب الضعف الذي تعانيه الإمبراطورية الرومانية وانهيارها راجع لاعتناقهم هذا الدين وتركهم دين وآلهة آبائهم، وهذا ما أضعف الكنيسة ضعفا

عنوان المقال: الطرح السياسي الديني بول ريغور انموذجا

كبيراً. "كما أن السيمونية هي الأسلوب المتبع من أجل تعيين الأساقفة والخوارنة" (توشار، 2010، صفحة 219) فقد كان الملك يوزع المناصب في الكنيسة والأُملاك والأراضي للمرشحين الذين يقدمون أكبر المبالغ المالية، كما أن للنيقولانية الدور المهم في إضعاف الكنيسة والاضطرابات التي عاشتها، فأصبح القساوسة يتزوجون على الطريقة العلمانية وهذا مخالف للتعاليم الكنسية التي كانت تفرض العزوبة على الكهنة. وهذه الأسباب كلها وضعت الكنيسة في خطر.

وهذا ما استغلته السلطة الزمنية لتخضع الكنيسة لسيطرتها "فابتداء من آخر القرن التاسع أخضعت الأرستقراطية الرومانية الكنيسة لسلطتها (توشار، 2010، صفحة 220) ذلك أن الملك أو الإمبراطور هو الذي يعين البابا مباشرة. لكن سرعان ما فقدت السلطة الزمنية هذه السيطرة، حيث جاءت الأوتونية فحدث من نفوذها وأصبح البابا لا يعين من طرف الإمبراطور مباشرة، لذلك كان للمال دور هام في انتخاب البابا، وهذا ما جعل "غريغوار السابع" يقوم بإصلاح كبير وثورة حقيقية في قلب الكنيسة، وكان هدفه هو تحرير البابوية من السلطة الزمنية، وتنقية الكنيسة من السيمونية والنيقولاية "ولن نكون مبالغين مهما ألحنا على هذه المسألة العارضة وهي أن قصد غريغوار السابع قصد روحاني تاماً، وإنه لمن الظلم وغير المناسب أن ندرسه من منظور آخر: ولئن بدا المصلح الكبير بأنه يتابع هدفين منفصلين هما استئصال الرذائل وتثبيت السلطة البابوية (توشار، 2010، صفحة 222) فبدأ "غريغوار السابع" بسن المراسيم الإصلاحية ومن بينها مرسوم حول التنصيب العلماني "ونص قرار علني، اتخذ في المجمع الكنسي synode الروماني في شباط 1075 على ما يلي: يجب أن لا يتلقى أي خوري قس أو كاهن مثقف، بأية صورة من الصور، كنيسة من رجل علماني، سواء مجاناً أو بعوض، تحت طائلة الحرم (توشار، 2010) (توشار، 2010، صفحة 223) ولكن في ميلانو نصب الملك واحد من أصحابه غير آبه لرد فعل "غريغوار السابع"، فكان رد البابا "إنك تبعث لنا برسائل مفعمة بالاحترام ويخاطبنا سفراؤك باسم عظمتك بلغة متواضعة جداً ... تم إنك في الممارسة تتكشف عن خصم عنيد للقواعد الشرعية الكنسية والقرارات الرسولية، وبخاصة لتلك التي تهمة الكنيسة أيما اهتمام (توشار، 2010، صفحة 223) ففي عملية الإصلاح هذه اتخذ "غريغوار" أدلته وحججه من العهد القديم

والجديد، وأقوال الآباء، ومجموعة من التشريعات والقوانين الشرعية الكنسية، كما أنه كان يستشهد بجيلاس "ويذكر بحرم الإمبراطور تيودوس على يد القديس أمبرواز، الذي برهن إضافة لذلك في كتاباته على أن المنصب الكهنوتي هو فوق المنصب الملكي، كما أن الذهب فوق الرصاص (توشار، 2010، صفحة 225) وقد استمرت عملية الإصلاح هذه حتى بعد وفاة "غريغوار السابع" من طرف مؤيديه وأنصاره. وفي ظل هذا الصراع بين الكنيسة والنظام الملكي، ظهر نظام جديد حاول أن يكسب لنفسه السلطة ويفرضها على واقع هذا الصراع الثنائي بين النظام الكنسي والنظام الملكي، هذا النظام هو النظام الإقطاعي، الذي كان غالباً مكوناً من الضباط القداماء أو أعوان الملوك الذين أخذوا امتيازات من الملك وأمنوا لأنفسهم ممتلكات وممارسة حقوق ملكية، هذا النظام حاول وضع سلطة خاصة به، فهو يرفض أية سلطة خارجية عنه.

3. من اللاهوت السياسي القديم إلى اللاهوت السياسي الجديد

1.3 اللاهوت السياسي من منظور بول ريكور

والآن نرجع للحديث عن رؤية فيلسوفنا "بول ريكور" لهذا الموضوع. يرى "بول ريكور" أن للسلطة طابع مزدوج: طابع عقلاني المتمثل في القانون الذي يكرس التعايش المشترك والحرية والمواطنة والعدالة، والطابع الآخر هو طابع العنف والمتمثل في الحروب التي تقوم بها الدولة والقوة التي تمارسها ضد شعبيها. يقول "بول ريكور": "إن أبرز تعبير عن عقلانية السياسي يتجلى أساساً في انتظام الدولة وخضوعها للدستور إذ أن عقلانية السياسي تظهر بوضوح في الدستور الذي تخضع له الدولة، هذا الدستور الذي يرسخ ويجسد القانون المؤسساتي العادل، ويرسخ لفكرة التعايش المشترك بين كل الأطراف في الدولة، دون التمييز بينهم سواء في المعتقد أو العرق أو اللون أو غيرها، وهذا ما يجسد مبدأ آخر مهم في تشكيل الدولة وإبراز عقلانية السياسي، وهذا المبدأ هو الحرية والمواطنة، أي أن المواطن يكون في دولته مواطناً حراً، يمارس حريته في الرأي والانتقاد وحرية انتماءاته

عنوان المقال: الطرح السياسي الديني بول ريكور نموذجا

الطائفية والدينية وحتى السياسي، وبالتالي يمارس مواطنته كما ينبغي دون خوف أو إغراء، وهذا تتحقق الوحدة داخل المجتمع، وتتفادى الدولة النزاعات والصراعات والحروب، لتضمن حياة وأمن مواطنيها "إن لهذه العقلانية نتائج ومترتبات كثيرة: فهي تضمن، ابتداءً، الوحدة الترابية أو قل الوحدة الجغرافية للسلطة القضائية لجهاز القوانين؛ ثم إنها تضمن كذلك أجالا أطول من الوجود العابر للكائن الإنساني ... وتتيح كما بين ذلك "دلتاي" بصورة تستحق الإعجاب، إدماجا للأجيال المختلفة، أي إدماجا لتراث موروث ومشاريع تفتتح على مستقبل الجماعة التاريخية بوصفها كلا لا يتجزأ" (ريكور، 2011، صفحة 9.10) فالدولة في هذه الحالة تكون رابطا بين الماضي والحاضر والمستقبل لشعبها، وهذا ما يساعد في بناء جسر بين تراثاتها القديمة الخاضعة للذاكرة الجماعية للشعب والمشاريع المستقبلية الخاضعة للتقنية فالدولة تحاول السيطرة على التقنية التي تحاول مسح الذاكرة، لأنه حسب "بول ريكور" فإن التقنية تفتقد للذاكرة، ذلك لأنها لا تملك ماضي، لأن كل شيء جديد فيها يمحي كل شيء قديم " ... لأن التقنية لا ماضي لها، إذ تمحو آثارها كلما حققت تقدما، ولا تضع نصب عينها إلا الأداة القادمة التي تكون أكثر تطورا من سابقتها (ريكور، 2011، صفحة 10) والطابع الثاني هو العنف المؤسس، والذي يتمثل في الحروب أو الغزوات، فهو يرى أنه لا توجد دولة لم تنبثق من العنف "لأنه بالأساس قد لا تود دولة لم تنبثق عن عنف (ريكور، 2011، صفحة 10) ف"بول ريكور" يرى أن كل الدول انبثقت عن العنف، سواء قامت الدولة بسبب الغزو أو الحروب والظفر بالأراضي والتوسع الجغرافي أو غيرها من أساليب العنف التي يمكن من خلالها تأسيس وبناء دولة أو سلطة. وفي هذه النقطة بالذات يستعين "بول ريكور" بالفيلسوف "ماكس فيبر" الذي قال أن الدولة هي اللجوء إلى القوة الشرعية. أي أن الدولة هي استعمال شرعي للقوة والعنف حتى تنال شرعيتها وتحافظ على سيادتها.

يرى بول ريكور أن السياسي يتمظهر على شكل بنية أفقية وأخرى عمودية، فالبنية الأفقية تتجسد بإرادة العيش المشترك، والتي تكون بالأساس صامته وغير ملاحظة، ولا ننتبه لوجودها إلا عندما تتعرض للخطر والتهديد "أن السياسي يتمظهر على شكل بنية متعامدة ذات مستوى أفقي وآخر عمودي. فمن جهة، إذن، نجد الرابطة الأفقية التي تجسدها إرادة العيش المشترك ... إرادة العيش المشترك هاته

تكون صامته وغير ملحوظة على العموم، ومطمورة، بحيث لا ننتبه لوجودها إلا حينما تتفككا وعندما تكون مهددة" (ريكور، 2011، صفحة 11) أما الجانب العمودي فهو العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وبين الدولة والمجتمع هذه العلاقة القائمة على الهيمنة والإخضاع، على السلطة والتسلط، أي إخضاع الحاكم للمحكومين والهيمنة عليهم، وبالتالي هذه العلاقة قائمة على القوة والعنف، ذلك راجع لطبيعة السلطة والحكم القائم على القوة والعنف، كما يرى أن هذه العلاقة (العلاقة العمودية) قائمة بين اللاهوت والسياسة، فاللاهوت السياسي الكلاسيكي كان قائما على التسلط، حيث كان النظام الكنسي يبارك السياسي، والسياسي يعطي للنظام الكنسي قوة السلطة، فالكنيسة هي التي تضمن للسلطة السياسية شرعيتها "... التي كان فيها النظام الكنسي يمنح مباركته للسياسي، فيما كان السياسي يعطي للنظام الكنسي قوة سلطته الدهرية (ريكور، 2011، صفحة 19) ينادي "بول ريكور" إلى تجاوز اللاهوت الكلاسيكي القائم على الصراع والقوة إلى لاهوت سياسي جديد، قائم على علاقة أفقية مبنية على التعايش المشترك. فاللاهوت السياسي الكلاسيكي حسب "بول ريكور" قد تجاوز الزمن وعفا عنه، فيقول: "صحيح أن اللاهوت السياسي الكلاسيكي قد غدا شيئا عفا عنه الزمن، فادعاء تأسيس السياسي على اللاهوتي، أو إذا أردنا استعادة خطاطتنا على المحور العمودي للسلطة التابعة بدورها للسلطة الإلهية، هو ادعاء قد انتهى وزال إلى غير رجعة (ريكور، 2011، صفحة 18) ويضيف "التي كان فيها النظام الكنسي يمنح مباركته للسياسي، فيما كان السياسي يعطي للنظام الكنسي قوة سلطته الدهرية؛ إن تبادل السلطة الدهرية والمباركة الدينية هو الذي يجسد نظامنا الثيولوجي-السياسي، الذي سنسجل ها هنا موته (ريكور، 2011، صفحة 19) يرى "بول ريكور" أن الديمقراطية قائمة على العلاقة الأفقية لإرادة العيش المشترك، وهي منبع الحرية والقانون الأخلاقي، والديمقراطية مبنية على الاعتراف، ويكون هذا الاعتراف بدون تخويف أو تهديد أو إغراء، يقول: "لأن الاعتراف لا يأتي بالغضب ولا ينال بالتخويف، بالتهديد والإغراء ... إن الاعتراف لا يحصل إلا إذا كان مقبولا بصورة نقدية". وهذا معناه أن السلطة لا تنال الاعتراف إلا إذا أثبتت للمواطن قوتها وتفوقها، لأن الاعتراف بالأساس هو

عنوان المقال: الطرح السياسي الديني بول ريكور نموذجا

اعتراف بالقوة والتفوق، وهذا الاعتراف يكون نتيجة لممارسة المواطن لحريته في الرأي والانتقاد وممارسته لمواطنته، وبهذا يكون الاعتراف من صميم المواطن بدون إجباره بالتهديد أو التخويف أو الإغراءات. كما أن "بول ريكور" يعارض "كلودلوفود" الذي يرى بأن الديمقراطية هي أنظمة لم تتأسس على شيء، أي أنها تأسست من عدم فالديمقراطية، في نظره، هي أول نظام لم يتأسس على شيء، وإنما على ذاته، أي على العدم (ريكور، 2011، صفحة 14) أي أن الديمقراطية احتلت المكانة التي كانت الكنيسة تحتلها في نظام الحكم، وهذا نتيجة اعتمادها على مبدأ العيش المشترك، فاستطاعت الديمقراطية بهذه الطريقة الاستفادة من واقع نقل السلطة ومن تراث ممارسة الحكم حسب تعبير "بولريكور".

ف "كلودلوفور" يحاول إثبات أصالة الأنظمة الديمقراطية بقوله أنها تأسست من ذاتها، لكن "بولريكور" يرى أن أصالة الديمقراطية تكمن في الإجراءات التي تتخذها من أجل تدبير شؤون السياسة بطريقة مختلفة عن تلك الإجراءات التي كانت تتبعها الكنيسة، فيقول: "تتجلى أصالة الديمقراطية إذن في الإجراءات المتخذة من أجل تدبير الشأن السياسي بطريقة مغايرة لتلك التي تجعل السلطة رهينة المباركة الدينية (ريكور، 2011، صفحة 20) في النظام الديمقراطي يتواجد الديني والسياسي في علاقة غير محكومة بالصراع والنزاع، بحيث تكون الدولة علمانية، والعلمانية التي نقصده هنا أن الدولة لا تعترف بأية عبادة أو دين، أي تكون الدولة لا دينية ولا ملحدة، بمعنى تكون الدولة حسب "بول ريكور" في وضع لا أدريّة مؤسسية، فيقول: "فالدولة لا تعترف ولا تمول أية عبادة. التي يتحدد ثمنها في كون الدولة كيان لا دين له. ... بل إننا نستطيع الذهاب أبعد من هذا فنقول إن الدولة (لا تفكر) فهي ليست دينية ولا ملحدة، إننا في حضرة نوع من اللأدريّة المؤسسية (ريكور، 2011، صفحة 20) وهذا معناه أن تكون الدولة على بعد نفس المسافة من كل الأديان والإيديولوجيات فلا تميل لا لهذا الدين ولا إلى ذاك، بحيث تتعامل بنفس الشكل والأسلوب مع كل الأديان سواء المسيحية أو اليهودية أو الإسلام أو حتى

الديانات الوضعية والملحدين وبالتالي نستخلص أن "بول ريكور" يدعو إلى إعادة التفكير في اللاهوت السياسي، وذلك بوضع نهاية لما أسماه اللاهوت السياسي الكلاسيكي المبني على الهيمنة والسيطرة والإخضاع والعنف، ومحاولة بناء سلطة دينية تعلو السلطة السياسية أو العكس حيث تحاول السلطة السياسية إخضاع السلطة الدينية نتج عنه صراعات وحروب دموية، ولهذا ينادي بتشكيل لاهوت سياسي جديد قائم على التعاون والعيش المشترك، تجسد فيه الحرية والمواطنة والعدالة، ويتحدد فيه دور كل من اللاهوت والسياسة بشكل دقيق تكون بينهم علاقة تعاون وتجاوز. وبالتالي نستخلص أن "بول ريكور" يدعو إلى إعادة التفكير في اللاهوت السياسي، وذلك بوضع نهاية لما أسماه اللاهوت السياسي الكلاسيكي المبني على الهيمنة والسيطرة والإخضاع والعنف، ومحاولة بناء سلطة دينية تعلو السلطة السياسية أو العكس حيث تحاول السلطة السياسية إخضاع السلطة الدينية نتج عنه صراعات وحروب دموية، ولهذا ينادي بتشكيل لاهوت سياسي جديد قائم على التعاون والعيش المشترك، تجسد فيه الحرية والمواطنة والعدالة، ويتحدد فيه دور كل من اللاهوت والسياسة بشكل دقيق تكون بينهم علاقة تعاون وتجاوز. وبالتالي نستخلص أن "بول ريكور" يدعو إلى إعادة التفكير في اللاهوت السياسي، وذلك بوضع نهاية لما أسماه اللاهوت السياسي الكلاسيكي المبني على الهيمنة والسيطرة والإخضاع والعنف، ومحاولة بناء سلطة دينية تعلو السلطة السياسية أو العكس حيث تحاول السلطة السياسية إخضاع السلطة الدينية نتج عنه صراعات وحروب دموية، ولهذا ينادي بتشكيل لاهوت سياسي جديد قائم على التعاون والعيش المشترك، تجسد فيه الحرية والمواطنة والعدالة، ويتحدد فيه دور كل من اللاهوت والسياسة بشكل دقيق تكون بينهم علاقة تعاون وتجاوز.

2.3 العلمانية كنتيجة للصراع الديني السياسي

عنوان المقال: الطرح السياسي الديني بول ريكور نموذجا

يبدأ "ريكور" بالحديث عن العلمانية بالإشارة إلى تصورنا الشائع عن بداية العلمانية، ذلك التصور المرتبط أساسا بتاريخ العلاقات بين الكنيسة الكاثوليكية والدولة، أي السلطة السياسية والسلطة الدينية وكيف انتزع السياسي في فرنسا وباقي الدول الأوروبية التي عاشت ثورات في عصر النهضة، وأخذ السياسي استقلالته بعيدا عما نسميه اللاهوت السياسي للأنظمة الاستبدادية في العصور الوسطى وكانت الكنيسة في ذلك الوقت هي الضامن لشرعية النظام السياسي الحاكم، بحيث أن النظام الذي يلقي المباركة والتأييد من الكنيسة، يعتبر نظام شرعي، أما في حالة العكس فستسعى الكنيسة جاهدة إسقاط ذلك النظام، ويذكر ريكور أنه ينبغي الانطلاق من قرار إنهاء الحروب الدينية في أوروبا، الذي تم بموجب اتفاقية "أوغسبورغ" سنة 1940، حيث تحددت هناك المعالم الأولى للدولة الفيدرالية، كان هذا الحدث بالغ الأهمية ومكسب حقيقي في أوروبا، لأنه كان البداية لتكريس الأنظمة الديمقراطية البعيدة عن الكنيسة وبفضل هذه الاتفاقية أصبحت الدول الأوروبية وشعوبها بعيدة عن أعمال العنف، وبعيدة أيضا عن كل أشكال اللااستقرار. (ريكور، 2011، صفحة 43) في سياق حديثه عن العلمانية، يذكر "ريكور" شقين من العلمانية، علمانية الدولة، وعلمانية المجتمع المدني، حيث تتحدد الأولى الامتناع كما يقول "ريكور" أنه أحد المواد الموجودة في الدستور الفرنسي، حيث أن الدولة الفرنسية لا تعترف ولا تمويل أي عبادة على عبادة أخرى، أو طائفة دينية أو أخرى، بالعكس تجعل الكل سواء أمام القانون الفرنسي للدولة، يصف "ريكور" علمانية الدولة بالجانب السلبي للعلمانية والحرية الدينية، التي يتحدد ثمنها في كون الدولة لا دين لها، بل يذهب إلى أكثر من ذلك ويصف الدولة بأنها لا تفكر في الناحية هذه إطلاقا، فهي ليست دينية وليست ملحدة، بالتالي الدولة تدخل في نوع من اللادينية، تفيد هذه العلمانية أن مثلما هناك وزارة الاتصال والبريد وغيرها من الوزارات فالدولة ملزمة بالاهتمام بالصروح الدينية الموجودة قبل وبعد فصل الكنيسة عن الدولة، ولا يجب أن يكون هناك نوع من التجاهل المتبادل بالعكس يجب على الدولة تجديد مهام المؤسسة الدينية بمختلف جماعاتها، تحدد مسؤولياتهم وحقوقهم بموجب قانون عمومي متعلق بالقانون والأمن والنظام واحترام الآخرين، من جهة أخرى توجد علمانية المجتمع المدني، ترتبط روحها بروح التفاعل والنقاش العمومي داخل

المجتمع ذاته، حيث أنها تكفل حرية التعبير والآراء على اختلافها، وتشجع على النقاش وعلى الاعتراف المتبادل بين الجماعات على اختلاف ثقافتهم، في هذه الحالة علمانية المجتمع المدني تكسب المجتمع نوع من التفاعل والتضامن وليس نوع من الخلاف والتفكك، هنا "ريكور" يعبر عنه بلفظة "الخلاف المعقول" والذي حسبه طوره "رولز"، ويعتقد أن المجتمع المتعدد لا يركز فقط على التوافق بواسطة التقاطع، ما يقصده ريكور بذلك أن المجتمع المتعدد الجماعات والثقافات سيلتقي في نقاط معينة يسميها هو التوافق بواسطة التقاطع فإذا تم التوافق فسيزيد المجتمع تضامناً وإذا حدث العكس فسيتفكك المجتمع وتكثر فيه الخلافات، ويؤكد "ريكور" على أن ذلك التقاطع يعتبر أكثر من ضروري لتماسك المجتمع، وهناك نقطة أخرى خاصة في ما يخص الأفكار الدينية والمعتقدات فـ "ريكور" يحث على إلزامية قبول أنها خلافات لا يجب الخوض فيها ويجب قبولها كما هي بسبب أن الخوض فيها لن يوصلنا إلى الحل، وفتح نوع من هذه الخلافات قد تكون له أمور وخيمة على الترابط الاجتماعي. (ريكور، 2011، صفحة 43) أوضح "ريكور" جانبين للعلمانية، حيث أوضح الجانب السلبي للعلمانية الدولة في التعامل مع الدين كمؤسسة بدون خصوصية ومقارنتها بباقي المؤسسات، فالدين سواء كان خير أو شر فهو يبقى أهم المكونات الأساسية لكل مجتمع بشري، والجانب المشرق واليجابي للعلمانية يتمثل في علمانية المجتمع المدني، التي تحمل الكثير من القيم الإنسانية، وتزيد من التكاتف الاجتماعي، وقبول الآخر المختلف من خلال احترام معتقداته ورأيه الخاص، علمانية المجتمع المدني تجعل من الآخر صديق مختلف وليس عدو مختلف، وما بينك وبينه هو اختلاف وليس خلاف.

بين الإيجابي للعلمانية المجتمع المدني وسلبيه علمانية الدولة، يتناول ريكور مسألة بقدر ما هي مهمة للمجتمع المدني هي مهمة للدولة بنفس القدر أو أكثر، وهي مسألة المدرسة، التي تشرف على مهمة نبيلة، تتمثل في التربية والتعليم، وبحد تعبير "ريكور" التربية من الخيارات الاجتماعية الأولية فالتربية يتولى مهمتها المجتمع المدني، وتخض لعلمانيته، ويوزعها ضمن وظيفة قائمة على توزيع الأدوار، الحقوق والواجبات والأعباء، مع هذه الأهمية التي تحملها المدرسة على عاتقها، يتساءل

عنوان المقال: الطرح السياسي الديني بول ريكور نموذجا

"ريكور" كيف أنه في التعليم العمومي، وبدعوى علمانية الامتناع أو الدولة، لا تعرض الرموز الكبرى لليهودية والمسيحية؟ هنا "ريكور" يعتقد أن الدولة والمجتمع وقعا في مفارقة، حيث أن الأطفال في المدرسة الفرنسية يعرفون الباثيون اليوناني والروماني والمصري، أكثر مما يعرفون أنبياء بني إسرائيل أو أمثال وحكم المسيح، رغم أن ثقافة مجتمعهم تعتمد على النصوص لأنبياء بني إسرائيل والمسيحية، أكثر من تأثير الثقافة الأسطورية الإغريقية (ريكور، 2011، صفحة 45) يضع "ريكور" مشكل آخر تحت النقاش بالحديث عن الإرث الديني المسيحي واليهودي والمدرسة التي تخضع لقوانين علمانية الدولة، وهي قضية من سيدرس المواد المتعلقة بذلك الإرث والثقافة، هل هم رجال الدين أم المؤرخين؟ يعترف "ريكور" أنه مشكل حقيقي، حيث أن لكل منهما دور مهم في شرح ومحاولة فهم وتفكيك وتحليل ذلك الإرث الثقافي، هذا الإشكال بالنسبة له أمر عادي الحدوث، لكن ما هو غير عاد غير عادي، أنه داخل المجتمع الفرنسي أو القائمين على المدرسة الفرنسية والغرب عموما لم تطرح هذه الفكرة للنقاش أبدا، ويوضح أجد السقطات التي وقعت فيها المدرسة الفرنسية التابعة لعلمانية الدولة، بأنه يتم الحديث في التاريخ عن الحروب الدينية المشهورة في أوروبا خلال العصور الوسطى، لكن حسبه لم يبرزوا لهم بوضوح ولو لمرة واحدة، الرهانات والأهداف التي حدثت من أجلها تلك الحروب، هنا "ريكور" يؤكد وجوب النهوض بهذا الجانب من خلال المدرسة ومحاولة الفهم الشامل لتلك الأحداث بالإضافة يؤكد على دور المجتمع المدني في إخضاع المدرسة للعلمانية المجتمع المدني، ويجب أن تكون تحمل القيم الإنسانية، من حيث التشجيع على النقاش، والمواجهة بين القناعات دون الدخول في خلافات بشكل متوازن والحرص على أن يكونوا مناقشين جيدين في المستقبل، وأن نطلعهم على إشكالية التعددية الثقافية داخل المجتمعات المعاصرة. (ريكور، 2011، صفحة 46) يتناول "ريكور" مشكلة أخرى واجهت النظام العلماني في فرنسا، ووضعت المدرسة في مواجهة علمانية المجتمع المدني من جهة وعلمانية الدولة من جهة أخرى، وهي قضية الإسلام في فرنسا والثقافة الإسلامية داخل المجتمع الفرنسي الذي تديره العلمانية بشقيها، والقضية التي عايشها "ريكور" نفسه قضية الحجاب في فرنسا، وتداعيات هذه القضية وكيف تعاملت الدولة العلمانية الفرنسية مع هذه القضية ويعترف

"ريكور" أن الدين الإسلامي هو الرقم الثاني في فرنسا بعد المسيحية الكاثوليكية، وأنه يجب عليهم كفرنسيين واجب الضيافة ومحاولة الفهم، ول يجب النظر إلى المسلمين على أنهم تهديد أصولي، ونسيان لتهديد الذي يتعرضون له، ما يقصده "ريكور" هو تهديد التفكك، فحسبه المسلمين في فرنسا لا ينظرون إلى فرنسا بصفتها الاستعمارية القديمة، أي أن العلاقة بين فرنسا والمسلمين ليست علاقة قهر، وإنما هي علاقة تفكك أو الخوف من التفكك إن صح التعبير، فالمسلمين حسبه يحكمون على المجتمع الفرنسي والمجتمعات الغربية، أنها سائرة نحو الانحلال، ويرفضون أن يلقوا نفس المصير، أي ظهور النزعة الإسلامية كنوع من الحماية، لأنهم يرون في الانحلال التفكك، وأم المجتمعات الإسلامية لا تزال حية بفضل الدين، ويرون فيه الجامع لهم (ريكور، 2011، صفحة 48) المشكلة حسب "ريكور" لا تتوقف هنا فقط، بل دخول الإسلام إلى كافة المجالات والفضاءات داخل المجتمع المدني الفرنسي، وحتى الفضاء السياسي الفرنسي الذي يجد نفسه أمام تيارات إسلامية جديدة، والمجتمع الفرنسي يجد نفسه أمام دين جديد، جماعة جديدة، ثقافة جديدة، لم تشارك في صناعة تاريخ فرنسا، ودينها لا يعتبر من المصادر التي ساهمت في تشكيل وطن وجماعة تاريخية، في مختلف العصور، هو شريك جديد بتعبير "ريكور" أولاً، ولم ينتج البعد النقدي ثانياً، فالمسيحية واليهودية، في نظره نجحت في تحقيق اندماج صعب بين الانتقاد والاعتقاد، وهذا حسبه لا يزال بعيد الحصول داخل الدين الإسلامي، ويتحدث "ريكور" عن نظرة الإسلامي المعتدل للغرب، حيث أن الإسلامي المعتدل يرى العالم الغربي كعالم مسيحي رغم بعده عن المسيحية، أي كأرض تضم دين محرف، ويذكر يكور القاعدة الأساسية للدين الإسلامي حول الديانات السماوية الأخرى كاليهودية والمسيحية، حيث أن الإسلام يعتبر هذه الديانات كانت في وقت ما تحمل نفس الحقيقة التي يحملها الإسلام، لكنها تعرضت للتحريف من خلال كتابها، فالعلمانية في نظر المسلمين حسب "ريكور" هي فكرة مجنونة صادرة عن دين محرف وأن الإمام حين يسمع أن قوانين الجمهورية أعلى من قوانين الدين، فإنه يسمع شيء خارج خارطته الإدراكية بتعبير "ريكور". (ريكور، 2011، صفحة 51) إذن العلاقة بين الدين والسياسة هي علاقة صراع ونزاع، وذلك

عنوان المقال: الطرح السياسي الديني بول ريكور انموذجا

لرغبة كل من السياسي والكنيسة في السيطرة على الدولة والسلطة، كذلك لرغبة كل منهما في إخضاع الآخر، فالكنيسة تريد إخضاع السياسي لحكمها حتى تكسب قوة لسلطتها، والسياسي بدوره يريد إخضاع الكنيسة حتى يكسب الشرعية لسلطته وحكمه، وهذا ما أنتج لنا صراع ونزاع وصل في أغلب أوقاته إلى حروب وصراعات دموي، بهذا حاول المفكرون إيجاد حل للتخلص من هذا الصراع ، وبهذا أعلن عن ميلاد الديمقراطية والعلمانية، كحل ونتيجة حتمية للتخلص من هذه الأزمة وعدم تكرار أخطاء الماضي، ففي الديمقراطية والعلمانية يتحدد دور كل من المؤسسة السياسية والمؤسسة الدينية في علاقة تسودها الأخوة والتعاون والعيش المشترك

4. خاتمة

كان ولا يزال اللاهوت السياسي من المواضيع المهمة التي تشكل الحقل الفلسفي السياسي، فمنذ بروز الصراع السياسي الديني ومعه الموقف المناهض لللاهوت السياسي، خاصة الفلاسفة والعلماء في شتى المجالات، كثر الحديث عن موضوع اللاهوت السياسي، فرغم نهاية الوصاية الدينية في أوروبا إلا أن الموضوع يعود في كل مرة ويعاد طرحه للنقاش، ريكور من بين الفلاسفة والمفكرين المعاصرين الذين تناولوا هذه الفكرة، فكر ريكور تناولها في مختلف المجالات، خاصة وأنه بمجرد القول اللاهوت السياسي لا يمكن أن نستثني أي مجال في الحياة..نوه ريكور إلى نهاية اللاهوت السياسي القديم بعلاقته السلطوية القديمة القائمة على الإخضاع والعنف، ولكن اللاهوت السياسي الجديد قائم على علاقة من نوع آخر، ففي هذا العصر تشكلت العلاقة بين اللاهوت والسياسة عن طريق التواصل، وأصبح الدين يعامل على أنه مؤسسة من مؤسسات الدولة، يخضع لقوانينها بكافة هياكله، إذن لم

يصبح عبارة عن سلطة موازية للسلطة السياسية بل يخضع لها. العدالة كقطاع مهم جدا في حياة الأمم، فهو الضامن الوحيد لإستمرار تقدم الدول، تناول ريكور العدالة محاولا تخليصها من شكلها اللاهوتي، فأصبحت العدالة قطاع مدني يخضع تحته الدين بمختلف مؤسساته، ووضع الشرط الأساسي لقيام عدالة حقيقية، وهو الاستقلالية التامة للعدالة بكل مؤسساتها عن كافة الجهات السلطوية، فالقضاء يعتبر اليوم في الدول المتقدمة أعلى هيئة داخل البلاد.

الخطاب الديني والسياسي يجب أن يخضع للقراءة التأويلية، واخراجه من النطاق الضيق، لأنه في النهاية الخطاب الديني الضيق والمتشدد يقود إلى العنف، ويجعل الدين لعبة في يد الخطاب السياسي الذي يرى دائما في الدين الطعم الذي يجلب الكير من الصيد. يرى ريكور أيضا أن السلطة يمكنها فرض النظام وتطبيق القانون دون الحاجة إلى العنف، وأن الخلط الذي حصل بين الحقل المفاهيمي للسلطة السياسية والعنف هو الذي جعل السياسيين يكتسبون قناعة بأن السلطة تستلزم العنف وأصلا الدول تبنى بالعنف وتحفظ بالعنف، وليس السياسيين فقط في الحقيقة فالكثير من المفكرين وقعوا في نفس الخطأ. الأنظمة الشمولية دائما ما كانت تميل إلى العنف، وتستمر أثارها حتى سقوط تلك الأنظمة، فنجد الأنظمة التي تخلفها تجعل من العنف الوسيلة الأولى لها للاستمرار، فالديكتاتورية في العالم كله له وجه واحد يتمثل في العنف، فالنازية والفاشية في القرن الماضي تشترك اليوم في نفس الممارسات مع الأنظمة الديكتاتورية في العصر الحالي. تناول أيضا موضوع الذاكرة الجماعية التي بالأساس لعب الدين فيه الدور البارز في تشكيلها رفقة التاريخ المشترك بين نفس الأفراد، واليوم أصبح المهاجرين في العالم يعيشون مشكلة بسبب هذا الانتماء للذاكرة الجماعية.

العلمانية جاءت كنتيجة للصراع السياسي الديني في أوروبا في العصور الوسطى، عند ريكور هناك علمانية للدولة وهناك علمانية مدنية خاصة بالأفراد داخل المجتمع تقوم على التعايش والتسامح بين مختلف المجتمعات، مهما اختلفت الوانهم واصولهم ولغتهم. تزايد الأحداث في العالم اليوم، وخاصة الصراعات السياسية من أجل النفوذ سيقود السياسيين إلى اقحام الدين كعامل مهم للتعبئة

عنوان المقال: الطرح السياسي الديني بول ريكور نموذجا

أولا، ومن أجل الرأي العام العالمي، هذا سيعيد مرة أخرى طرح إشكالية الدين والسياسة وحول طبيعة العلاقة التي تربطهما في مختلف العصور، لذلك وجب وضع صيغة لضبط العلاقة بين الدين والسياسة.

5. قائمة المراجع:

- إيفيان سترينسكي. (2016). *إشكالية الفصل بين الدين والسياسة*. (ط 1، المحرر، و تر: عبد الرحمان مجدي، المترجمون) لقاهاة: مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة للنشر.
- بول ريكور. (2011). *الانتقاد والاعتقاد (الإصدار الطبعة الأولى)*. (تر: حسن العمراني، المترجمون) لدار البيضاء، المغرب: ار توبقال للنشر.
- جان توشار. (2010). *تاريخ الأفكار السياسية (الإصدار ط 1)*. (تر: ناجي الدراوشة، المترجمون) سوريا، دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر.
- جان جاك روسو. (2018). *العقد الاجتماعي*. (تر: عادل زعيتر، المحرر) القاهاة: عصير الكتب للنشر والتوزيع.
- عزمي بشارة. (2015). *الدين والعلمانية في سياق تاريخي (الإصدار ط 1، المجلد المجلد الأول)*. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات.